**البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية**

**الصناعة و البناء**

 **شتنبر 2015**

 **ارتسامات مسؤولي المقاولات الخاصة بالفصل الثاني لسنة 2015**

يتبين خلال الفصل الثاني لسنة 2015، أن **إنتاج الصناعة التحويلية** يكون قد عرف، حسب % 35 من مسؤولي المقاولات، ارتفاعا و حسب% 21 انخفاضا. ويعزى هذا الارتفاع الطفيف إجمالا إلى ارتفاع الإنتاج على صعيد أنشطة " الصناعات الغذائية " و "صناعة مواد أخرى غير حديدية".

وقد اعتبر مستوى دفاتر الطلب عاديا من طرف% 62 من مسؤولي المقاولات و ضعيفا من طرف% 31. وفيما يخص عدد المشتغلين، يكون قد عرف حسب %34 من أرباب المقاولات ارتفاعا وانخفاضا حسب %32. وفي هذا السياق، تكون قدرة الإنتاج المستعملة لمقاولات الصناعة التحويلية قد سجلت نسبة %76  خلال الفصل الثاني لسنة 2015.

بالنسبة لقطاع **الصناعة الإستخراجية،** يكون الإنتاج قد عرف، خلال الفصل الثاني لسنة 2015، انخفاضا حسب تصريحات أغلبية مسؤولي المقاولات وذلك نتيجة التراجع في إنتاج

" الصناعات الإستخراجية الأخرى" و خاصة في إنتاج الفوسفاط.

وقد اعتُبر مستوى دفاتر الطلب في هذا القطاع، حسب جل مسؤولي المقاولات، عاديا خلال الفصل الثاني لسنة 2015. من جهة أخرى، يكون عدد المشتغلين قد عرف استقرارا استنادا إلى تصريحات أغلبية المقاولين. و بالنسبة لقدرة الإنتاج المستعملة لمقاولات هذا القطاع، تكون قد سجلت نسبة %50  خلال الفصل الثاني لسنة 2015.

فيما يخص قطاعي **الطاقة والبيئة**، فقد عرف الإنتاج ارتفاعا حسب تصريحات أغلبية المقاولين نتيجة ارتفاع "إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز و البخار و الهواء المكيف" بالنسبة لقطاع الطاقة، والى ارتفاع الإنتاج في أنشطة "جمع ومعالجة وتوزيع الماء" بالنسبة للقطاع البيئي. وعلى مستوى دفاتر الطلب في هذين القطاعين، فقد اعتبر عاديا حسب مجموع مسؤولي المقاولات. من جهة أخرى يكون عدد المشتغلين قد عرف ارتفاعا حسب تصريحات جل المقاولين. و بالنسبة لقدرة الإنتاج المستعملة للمقاولات تكون قد سجلت نسبة %87  خلال الفصل الثاني لسنة 2015 في قطاع الطاقة و %50 في قطاع البيئة.

و على صعيد آخر، بينت نتائج هذه البحوث خلال الفصل الثاني لسنة 2015 أن نشاط قطاع **البناء** يكون قد عرف حسب %35 من مسؤولي المقاولات ارتفاعا وحسب %25 انخفاضا. ويعزى هذا الارتفاع الطفيف إلى التحسن الملحوظ الذي يكون قد سجل في أنشطة "الهندسة المدنية" و أنشطة "تشييد البنايات "، في حين تكون أنشطة "أشغال البناء المتخصصة" قد عرفت تراجعا في الإنتاج.

بالنسبة لوضعية دفاتر الطلب في قطاع البناء خلال الفصل الثاني لسنة 2015 فقد اعتبر مستواه حسب %57 من مسؤولي مقاولات عاديا، وضعيفا حسب %30. أما عدد المشتغلين في القطاع، يكون قد عرف حسب %70  من أرباب المقاولات استقرارا. و في هذا السياق، تكون قدرة الإنتاج المستعملة للمقاولات قد سجلت نسبة %67  خلال الفصل الثاني لسنة 2015.

**توقعــات مسؤولي المقاولات الخاصة بالفصل الثالث لسنة 2015**

تشير توقعات رؤساء مقاولات قطاع **الصناعة التحويلية** إلى أن الإنتاج سيعرف، حسب %47 منهم، ارتفاعا خلال الفصل الثالث لسنة 2015، وانخفاضا حسب %21. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى النمو المرتقب في أنشطة " الصناعات الغذائية" و " الصناعة الكيماوية". ومن جهة أخرى، يتوقع %41 من المقاولين استقرار عدد المشتغلين خلال الفصل الثالث لسنة 2015، بينما يتوقع %39 منهم ارتفاعه.

وينتظر أن يعرف قطاع **الصناعة الإستخراجية**، حسب جل أرباب المقاولات، ارتفاعا في الإنتاج نتيجة التحسن في إنتاج "الصناعات الإستخراجية الأخرى".

كما يرتقب أن يعرف قطاع **الصناعة الطاقية**، حسب أغلبية أرباب المقاولات ارتفاعا في الإنتاج نتيجة ارتفاع "إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز و البخار و الهواء المكيف".و فيما يخص قطاع **الصناعة البيئية**، فان أغلبية المقاولين يتوقعون استقرارا في الإنتاج و بالخصوص في "جمع ومعالجة وتوزيع الماء".

و من جهة أخرى، تُفيد التوقعات المتعلقة بالفصل الثالث لسنة 2015 باستقرار نشاط قطاع **البناء**، حيث يتوقع %61 من رؤساء المقاولات استقراره، و%23 منهم ارتفاعه. ويعزى هذا الاستقرار المرتقب إلى التأثير المزدوج للتحسن المنتظر في أنشطة "الهندسة المدنية" و الاستقرار في أنشطة "أشغال البناء المتخصصة" وأنشطة "تشييد البنايات". و فيما يخص عدد المشتغلين خلال الفصل الثالث لسنة 2015، فإن ثلثي مسؤولي مقاولات قطاع البناء يتوقعون استقراره.

**تجديد منظومة بحوث الظرفية لدى المقاولات**

في إطار سياسة تأهيل منظومتها للمعلومات الإحصائية، وتلبية لحاجيات المقاولات ومستعملي المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أوسع، قامت المندوبية السامية للتخطيط ابتداء من الفصل الثاني لسنة 2015 بوضع منظومة جديدة تتعلق بالبحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات. ويتمحور تجديد هذه المنظومة بالخصوص على توسيع مجال تغطية البحوث لدى المقاولات لتشمل كذلك قطاعي التجارة بالجملة والخدمات غير المالية وعلى اعتماد التصنيف الجديد للأنشطة الاقتصادية (NMA 2010) في تجميع المعطيات.

وتبرز هذه المذكرة خلاصة لنتائج بحوث الظرفية من خلال تصريحات مسؤولي مقاولات قطاعات الصناعة والبناء. وقد أنجزت أشغال تجميع المعطيات في الفصل الثالث لسنة 2015 قصد رصد التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات خلال الفصل الثاني لسنة 2015، وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الثالث لسنة 2015.

أما بالنسبة لنتائج تصريحات مسؤولي المقاولات التابعة لقطاعات التجارة بالجملة والخدمات غير المالية، فسيشرع في نشرها ووضعها رهن إشارة المقاولات ومستعملي المعلومات ابتداء من الفصل الرابع لسنة 2015 وذلك بعد دراسة معمقة لمدى جودة المعلومات.